

بين انتفاضة اللبنانيين وانتفاضة العراقيين مسافة أسابيع ووجع سنين ومخلفات حروب آخرين، وبينهما أيضاً أفتان تاكلان البشر هنا وهناك وتمنعان به إفقاراً وإذلالاً.

لم تكن السنوات على خدمة "واتساب" وأي خدمة صوتية أخرى هي التي أطلقت الانتفاضة في لبنان، تماماً كما لم يكن ارتفاع الأسعار هو الذي أخرج العراقيين الى الشوارع قبل أسبوعين. ومهما قيل عن أياد خارجية حركت الشارع هناك ومحاولات لإحراج العهد وأربابه هنا، يبقى الفساد والهدر اللذان يخزان أركان الدولتين دافعين اساسيين وراء الانتفاضتين الشعبيتين اللتين عكستا طغماً للكيل. وبما أن لبنان ليس دولة نفطية بعد، وربما لن يصيرها قط، قد لا يكون بمثل قدرة العراق على الصمود تحت أعباء كبيرة متراكمة ومتفاقمة.

يطل الحديث عن الفساد برأسه في لبنان بين الحين والآخر، وقد اتخذ موقعاً متقدماً أخيراً في لبنان مع انضمام مختلف الأحزاب وقوى المجتمع المدني إلى حلقة المطالبة بمكافحته. ولكن المماثلة في الانتقال من التصريحات الى الفعل والإمعان في عرقلة مسيرة بناء الدولة والانتقال الديمقراطي والاصرار على تعويم الانتماءات الطائفية، كلها دفعت الشارع الى انتزاع المبادرة، بعدما بات البلد بشهادة المؤسسات المالية الدولية على شفا الانهيار، وصار الخطر على باب كل بيت والفقر سيفاً مسلطاً على رأس كل عائلة.

واكتسبت الانتفاضة الاخيرة في لبنان أهمية خاصة لكونها لا تقتصر على بيروت، وإنما تتوسع إلى جهات لبنان الأريغ، مما يعكس قلقاً أكبر وخوفاً أشدّ وتمملاً أوسع. واتخذت الاحتجاجات طابعاً شعبياً صرفاً ولم تخرج بناء على دعوات أهلية ولا حزبية أو رسمية. وبلا مبالغة، كاد لبنان كله أن يكون في الشارع اليوم، إذ من لم يخرج للتظاهر كان داعماً ومناصرراً للتحركات الشعبية.

وعكست الشعارات والهتافات المتنقلة من بيروت الى البقاع ومن الشمال الى الجنوب والجبل، ضيقاً بسياسات النهب والافقار والتفرقة الطائفية والتبعية السياسية. وبدا واضحاً أن سياسة الضرائب المفترضة التي سوف تطل الفئات الفقيرة والمتوسطة الحال والطبقة العاملة، مع اعفاء أصحاب الرساميل الكبيرة من تحمل عبء الأزمة وكلفة الدين العام، كانت النقطة التي طفح بها الكيل.

وكان الصوت الأعلى في الشارع اليوم هو صوت الشباب العاطل عن العمل.

فكثيرون وقفوا أمام كاميرات التلفزيون وشكوا، خصوصاً من البطالة أو الرواتب المتدنية التي لا تكفيهم. ولا شك في أن غالبية هؤلاء هم ممن لا سند لهم في الدولة يرفع رتبهم ورواتبهم.

ويعاني لبنان آفة محسوبيات وفساد متفشية على صعد عدة، تبدأ بتوزيع الموارد العامة ولا تنتهي بآليات تعيين الموظفين العاميين. ويستند المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والاستشارات كمال حمدان إلى أرقام متطابقة صادرة عن مؤسسات رصينة، ليقول إن نسبة الهدر في الانفاق العام تبلغ ما بين 15 و 17 في المئة من الناتج المحلي.

أما البطالة فكانت نسبتها 11 في المئة عام 2011 ارتفاعاً من 6 إلى 8 في المئة من العقد الأول من الألفية. وتوقع البنك الدولي عام 2013 ارتفاع النسبة الى 20 في المئة، علماً أن موجة النزوح السوري كانت في أولها. وعلى رغم تزايد الهجرة مذكاً، يتوقع حمدان أن تكون نسبة البطالة حالياً بين 15 و 20 في المئة.

نظام الفتات

الحجر الأساس للفساد يتمثل بما يطلق عليه حمدان تسمية "نظام الفتات".

ويقوم هذا النظام على استيلاء الأطراف السياسية الحاكمة على المؤسسات العامة ومواردها. وتلجأ هذه الأطراف إلى توزيع "فتات" من الموارد العامة بشكل غير قانوني على التابعين لها، وتتمكن من خلال هذه الآلية من كسب ولائهم على أساس المعيار الطائفي، وهذا ما ينعكس في نتائج الانتخابات النيابية، فتتحول الفتات هذه إلى مصدر قوة بالنسبة الى من يوزعها.

ونتيجة هذا النظام، يسجل لبنان المعدل الأعلى بين الدول التي تشبهه في الفجوة بين متوسط أجر وتقديرات الفئة الأولى والثانية وبين الموظفين الآخرين.

وإذ كان التحرك الأخير متوقفاً في رأيه، فيأمل أن يساهم في إعادة تشكيل قواعد التمثيل السياسي، بدءاً باستقالة الحكومة وتأييد حكومة من خارج منظمة الأحزاب، والتحصير لانتخابات جديدة.

العراق

على رغم اختلاف حجمي اقتصادي لبنان والعراق وثروتهما، ثمة الكثير من أوجه الشبه بين نظامين طائفيين ينخرهما الفساد. وتقيد التقارير أن العراق خسر منذ عام 2003، نحو 450 مليار دولار بسبب الفساد.

وتسجل البطالة مستويات متفاقمة، وقدرها الجهاز المركزي للإحصاء في بغداد هذا العام بنحو 23 في المئة، في حين أعلن صندوق النقد الدولي منتصف العام الماضي أن معدل بطالة الشباب قد بلغ أكثر من 40 في المئة. ومع أن الموارد النفطية للعراق تشكل 89 في المئة من موازنته، وتمثل 99 في المئة من صادراته، لكنها لا تؤمن إلا 1 في المئة من الوظائف في العمالة الوطنية. ورغم أن حجم احتياطات النفط في العراق تصل إلى نحو 112 مليار برميل، يطارد الفقر نحو ربع العراقيين، إذ تزيد نسبته على 22 في المئة، ونصل في بعض محافظات الجنوب إلى أكثر من 31 في المئة. وقد أدت النفقات المتضخمة إلى أكبر عجز في الموازنة، إذ بلغت هذا العام 23 مليار دولار، ويتوقع أن تزيد على 30 مليار دولار بحلول عام 2020، بحسب اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي. ووفق تقرير مطول لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" نشر قبل أشهر، قدرت دراسة عراقية أن الفساد المالي يستنزف نحو 25 في المئة من المال العام.

والعام الماضي، أفادت وسائل الإعلام العراقية أن ثمة 800 ملف من الفساد قيد التحقيق.

وتتفق هيئات دولية على أن سجل الفساد في العراق قد ازداد سوءاً في العقود الماضية، إذ صنفت منظمة "الشفافية الدولية" العراق في المرتبة 117 من 133 دولة عام 2003، قبل أن يتراجع لاحقاً إلى المرتبة 169 من بين 180 دولة.

المحاصصة

وغالباً ما يشير المعلقون السياسيون إلى أن السبب الرئيسي للفساد في البلاد هو الطائفية وتوزيع المراكز الرسمية أو الحكومية بين الجماعات السياسية والطوائف بموجب ما يعرف بالمحاصصة.

ويؤكد بعض هؤلاء أن المحاصصة جعلت الفساد "أمراً عادياً" في المؤسسات العراقية، ورسخته في النظام السياسي، بحسب تقرير "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى".

ويدعي آخرون أن الأحزاب السياسية في العراق تتلاعب بالنظام التوافقي لتحقيق مصالحها الذاتية.

ويتمتع نظام المحاصصة، وفق تقرير "معهد واشنطن"، بخصائص سياسية واقتصادية وقانونية تعزز بشكل منهجي الفساد وتقويه.

فمن الناحية السياسية، تسمح المحاصصة بسهولة الوصول إلى الحكومة، إلى جانب تخصيص الوظائف لأشخاص من مناصري الأحزاب السياسية في السلطة.

وبسبب هذا النظام، يعمل أعضاء الحزب في الحكومة لصالح الحزب، بدلاً من الحكومة أو الشعب الذي يمثلونه. وبالتالي، تهتم الجماعات السياسية بشكل أكبر بالتحكم بالإدارات والبقاء فيها بدلاً من الاهتمام بمتابعة أجندة سياسية معينة.

أما من الناحية الاقتصادية، فتكتسب المجموعات السياسية من خلال المحاصصة سهولة الوصول إلى المال العام واحتكار الأنشطة الاقتصادية في السوق، بحسب تقرير المعهد.